المسائل العقدية الواردة في بعض الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السلام - دراسة عقدية

أ.د. حمود بن غزاي بن غازي الحربي
أستاذ العقيدة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية
hamod.net@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى استنباط الدروس العقديَّة الواردة في الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السَّلام كما جاءت في بعض دواوين السُّنَّة النَّبويَّة المطَّهرة التي هي أهم معاني الاعتبار في قوله تعالى في كتابه الكريم عن أنبيائه ورسله ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ﴾ (يوسف: ١١١)، وقد وردت عدة أحاديث في السُّنَّة النَّبويَّة تناولت جوانب من قصة موسى عليه السلام وحياته، تناولها المؤلفون قديمًا وحديثًا كسيرة وتاريخ، لكن استنتاج واستخلاص مسائل الاعتقاد منها لم يفرد ببحث خاصٍّ. على حدِّ علمي ، وأعتقد أن هذه الأحاديث تحتاج إلى جمع ودراسة لاستنباط المسائل العقديَّة منها، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي وخلص إلى عدة نتائج منها:

١. أنَّ في قصة كلِّ نبيٍّ وردت في السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة دروسٌ عقديَّة يستنير بها المسلمُ والمسلمة في طريقهما إلى الله.
٢. أنَّ الأنبياء عليهم السلام أصل دينهم واحد وهو التوحيد كما قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ).

الكلمات المفتاحية: مسائل العقيدة. موسى عليه السلام. السنة النبوية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٢/٢٥م
تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠١/١٥م
تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٢/٢٨م

هذه المقالة عبارة عن مقالة ذات وصول مفتوح وموزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC): https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الإحالة: الحربي. أ.د. حمود بن غزاي بن غازي، ٢٠٢٦، المسائل العقدية الواردة في بعض الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السلام - دراسة عقدية، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة – محكَّمة) ١٣-٥٣، ١٥٤-١٩١.

Doctrinal Issues Derived from Selected Prophetic Traditions Related to the Story of Prophet Moses (Peace Be upon Him): A Theological Study

Prof. Hamoud bin Ghazay bin Ghazi Al-Harbi
Professor of Creed (ʿAqīdah), Department of Creed and Contemporary Doctrines,
Faculty of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.

Received (date): 25/12/2025
Accepted (date): 15/01/2026
Published (date): 28/02/2026

abstract

This study aims to derive doctrinal lessons from Prophetic traditions related to the story of Prophet Moses (peace be upon him), as reported in selected authoritative collections of the Sunnah, in light of the Qur'anic principle of reflection stated in: "Indeed, in their stories there is a lesson for those of understanding" (Qur'an, Yusuf 12:111).

Although numerous narrations address different aspects of the life of Prophet Moses and have been examined by classical and contemporary scholars mainly from historical and biographical perspectives, the extraction of theological implications from these narrations has not, to the best of the researcher's knowledge, been treated as an independent field of study. This study therefore seeks to collect and analyze these narrations in order to identify their core doctrinal dimensions.

The research is structured into an introduction, seven sections, and a conclusion, adopting an inductive–analytical approach. The main findings indicate that: (1) the prophetic narratives in the Sunnah contain essential doctrinal lessons that guide believers in their spiritual path; (2) all prophets share the same foundational religion, namely monotheism (tawḥīd), as affirmed in the Prophetic tradition; and (3) deriving theological principles from prophetic narratives represents a significant and promising area for future postgraduate research.

Keywords: Doctrinal issues; Prophet Moses (peace be upon him); Prophetic Sunnah.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل علينا أفضل كتبه، وأرسل لنا خير رسله محمد بن عبد الله صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، والتابعين، وأتباع التابعين إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فقد يسَّرَ الله تعالى لي في وقت مضى دراسة (قصة موسى عليه السلام في القرآن الكريم دراسة عقديَّة)، استخرجتُ مِنْ خلالها بعض مسائل الاعتقاد بعيدًا عن استطرادات بعض المفسرين في القصة التي تكررت في كتاب الله تعالى، وقد وجدتُ ـ في حينها أن هناك جوانب عدة من قصة موسى عليه السلام وردت في السُّنَّة النَّبويَّة ودراستها واستنباط المسائل العقديَّة منها لا تقل أهمية عمَّا ورد من مسائل عقديَّة في قصة موسى عليه السلام في القرآن الكريم فعقدتُ النية على ذلك، وبفضل مِنْ الله تعالى سنحت لي الفرصة، وتهيَّأت لي أسباب ذلك فجمعتُ بعض الأحاديث التي وردت في موسى عليه السلام، وقمت بدراستها دراسة استقرائيَّة تحليليَّة عقديَّة.

ومما لا شك فيه أن استيفاء كلَّ ما ورد عن موسى عليه السلام في السُّنَّة النَّبويَّة، ودراسته دراسة استقرائيَّة تحليليَّة عقديَّة لا يمكن في بحثٍ مختصر كهذا البحث، فاكتفيتُ من (القلادة ما أحاط بالعنق)، واخترتُ سبعة أحاديث من مجموع الأحاديث التي وردت عنه وفيه عليه السلام، مما لم يتم تناوله من الباحثين، وقسَّمتها إلى سبعة مباحث، وتحت كل مبحث المسائل العقديَّة المستنبطة، والله اسأل أن يتقبلها بقبول حسن، وأن يجعلها من الزاد إلى يوم المعاد، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

مشكلة البحث:

استظهار مسائل الاعتقاد من الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السلام في السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة من المسائل الدقيقة التي تحتاج إلى تأمل، ودراسة، واستنباط، وإفرادها ببحث مستقل؛ لأهميتها ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذه المشكلة.

أهداف البحث:

١. بيان المسائل العقديَّة الواردة في بعض الأحاديث النبوية المتعلقة بقصة موسى عليه السلام.

٢. الرد على الشبهات العقدية المثارة حول بعض الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السلام.

٣. إبراز منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المسائل العقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

١. قلَّة الدراسات العقديَّة حول المسائل العقدية المتعلقة بقصة موسى عليه السلام الواردة في السُّنَّة النَّبويَّة المطَّهرة.

٢. المشاركة في إثراء المكتبة العربيَّة والإسلاميَّة ببيان بعض المسائل العقديَّة المتعلقة بقصة موسى عليه السلام في السُّنَّة النَّبويَّة المطَّهرة.

٣. تبرئة موسى عليه السلام من النقائص والعيوب التي اتهمها بها اليهود، ونقل مقالات أهل العلم في ذلك.

٤. تقرير عقيدة السلف الصالح، وبيان منهجهم المأثور المشهور (العقل الصحيح لا يعارض النقل الصريح)، وبيان مقالات أهل العلم في الرد على شبهات المخالفين حول ما ورد في بعض الأحاديث المتعلقة بقصة موسى عليه السلام.

الدراسات السَّابقة:

لم أجد بحثًا مستقلًا تناول جميع دارسة مسائل الاعتقاد في الأحاديث الواردة عن موسى عليه السلام في (الصحيحين) ولكن توجد بعض الأبحاث التي تناولت بعض الأحاديث منها:

١- حديث احتج آدم موسى عليه السلام- دراسة عقدية تحليلية. مشاري العزي، مجلة الدراسات العربية- جامعة المنيا- ج٥، ع ٤٢، عام ٢٠٢٠م.

٢- بغية المحتاج من مسائل الاعتقاد في حديث الاحتجاج، حمود غزاي الحربي، مجلة الدراسات الإسلامية ، دمنهور، مصر، عام ٢٠٢١م

٣- إدراك الفوت من حديث فقء عين ملك الموت دراسة تحليلية، عبد السلام الطيب، مجلة البيان. دراسات قنا، العدد ١٥، عام ٢٠١٥م.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات السابقة، إلا أنها تناولت بعض الأحاديث منفردة، ولم تُعالج الأحاديث الواردة في قصة موسى عليه السلام في (الصحيحين) معالجةً عقديةً شاملة تجمعها وتستنبط مسائل الاعتقاد منها في بحث مستقل؛ ومن ثمّ تأتي هذه الدراسة لسدّ هذه الفجوة العلمية، وإبراز الجِدّة في هذا المجال.

حدود البحث:

نظراً لورود عدد لا بأس به من الأحاديث الصحيحة المتعلقة بقصة موسى عليه السلام في السنة النبوية قاربت ٢٥ حديثاً تناولت جوانب مختلفة من حياة موسى عليه السلام ونظراً لطبيعة البحث فقد اخترت سبعة أحاديث منها فقط والتي تشمل على مسائل عقدية.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على:

مقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأهدافه، وأسباب اختياره، وقد تقدَّم، وسبعة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: اغتسال موسى عليه السلام، وأذى بني إسرائيل له.

المبحث الثاني: لطم موسى لملك الموت عليهما السلام.

المبحث الثالث: حديث ورقة بن نوفل مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن موسى عليه السلام.

المبحث الرابع: لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ.

المبحث الخامس: سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ (مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟).

المبحث السادس: انتسب رجلان على عهد موسى عليه السلام.

المبحث السابع: قصة موسى عليه السلام مع عجوز بني إسرائيل.

الخاتمة ومنها أهم النتائج.

المبحث الأول: اغتسال موسى عليه السلام، وأذى بني إسرائيل له

في (الصحيحين)[1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: (وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ** . أي: (عظيم الخصيتين)[2]، **فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَفَرَّ الحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثْرِهِ، يَقُولُ: (ثَوْبِي يَا حَجَرُ)، حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا: (وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ)، وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالحَجَرِ ضَرْبًا)**، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: (وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبٌ بِالحَجَرِ، سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبًا بِالحَجَرِ).

وفي لفظ لهما[3]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا لاَ يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ؛ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا: (مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أُدْرَةٌ، وَإِمَّا آفَةٌ)، وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلاَ يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَبَ الحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: (ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ)، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَرَأَوْهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَأَهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الحَجَرُ فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَبِسَهُ، وَطَفِقَ بِالحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ بِالحَجَرِ لَنَدَبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ، ثَلاَثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ٦٩ ﴾** (الأحزاب: ٦٩).

وفي هذا الحديث عِدَّةُ مسائل عقديَّة، منها:

أولًا: معجزة ظاهرة لموسى عليه السلام.

قال ابن بطال رحمه الله: (وفيه: آية لموسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مشى الحجر) [4].

وقال النووي رحمه الله: (وفي هذا الحديث فوائد، منها: أن فيه معجزتين ظاهرتين لموسى صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إحداهما: مشي الحجر بثوبه إلى ملأ بني إسرائيل، والثانية: حصول الندب في الحجر) [٥].

قال ابن حجر رحمه الله: (وفيه: معجزة ظاهرة لموسى عليه السلام) [٦].

ثانيًا: عظيم قدرة الله تعالى.

ثالثًا: مَنْ نسب نبيًّا إلى نقص في خلقته فقد آذاه، ويخشى عليه من الكفر.

قال ابن حجر رحمه الله: (وفيه: أن الأنبياء في خَلْقهم وخُلُقهم على غاية الكمال، وأن مَنْ نسب نبيًّا من الأنبياء إلى نقص في خلقته فقد آذاه، ويخشى على فاعله الكفر) [٧].

رابعًا: في هذا الحديث ردٌّ على القائلين بالمجاز في الحديث.

قال النووي رحمه الله معدِّدًا لفوائد الحديث: (ومنها: وجود التمييز في الجماد كالحجر ونحوه، ومثله: تسليم الحجر بمكة، وحنين الجذع، ونظائره) [٨].

وقال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (وإنما نادى موسى عليه السلام الحجر نداء من يعقل؛ لأنه صدر عن الحجر فعل مَنْ يعقل) [٩].

وقال ابن حجر رحمه الله: (قوله **(ثَوْبِي يَا حَجَرُ)** أي: أعطني، وإنما خاطبه؛ لأنه أجراه مجرى مَنْ يعقل لكونه فرَّ بثوبه فانتقل عنده من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناداه، فلمَّا لم يعطه ضربه) [١٠].

خامسًا: في الحديث مسألة عقديَّة أصوليَّة، وهي: شرع من قبلنا هل هو شرعٌ لنا أم لا؟.

قال ابن رجب رحمه الله: (وأما الاستدلال به على جواز الاغتسال في الخلوة عريانًا فهو مبني على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأتِ شرعنا بخلافه، وقد استدل بهذا على الجواز الغسل في الخلوة عريانًا إسحاق بن راهويه أيضًا، وذكر أنه كان شرع من قبلنا، إلا أنه لم يرد شرعنا بخلافه) [١١].

وقال ابن حجر رحمه الله متحدِّثًا عن التعري في الخلوة: (استدل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام، ووجه الدلالة منه . على ما قال ابن بطال : أنهما ممن أمرنا بالاقتداء به، وهذا إنما يأتي على رأي من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا.

والذي يظهر: أن وجه الدلالة منه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قصَّ القصتين، ولم يتعقب شيئًا منهما فدل على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبيَّنه) [١٢].

وقال العيني رحمه الله: (مطابقة هذا الحديث للترجمة في اغتسال موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عريانًا وحده خاليًّا عن الناس، ولكن هذا مبنيٌّ على أن شرع من قبلنا من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، هل يلزمنا أم لا؟، فيه خلاف، والأصح: أنه يلزمنا إن لم يقص الله علينا بالإنكار) [١٣].

سادسًا: فيه: تنزيه الأنبياء من العيوب الخلقيَّة.

وقال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (وفي هذا الحديث: ما يدل على أن الله تعالى كمَّل أنبياءه خلقًا وخُلقًا، ونزَّههم في أول خلقهم من المعايب، والنقائص المنفِّرة عن الاقتداء بهم المبعدة عنهم، ولذلك لم يسمع أنه كان في الأنبياء والرسل من خلقه الله تعالى أعمى، ولا أعور، ولا أقطع، ولا أبرص، ولا أجذم، ولا غير ذلك من العيوب والآفات التي تكون نقصًا، ووصمًا يوجب لمن اتصف بها شينًا وذمًا، ومن تصفَّح أخبارهم وعلم أحوالهم علم ذلك على القطع.

وقد ذكر **القاضي رحمه الله** في (الشفاء) من هذا جملةً وافرةً، ولا يعترض عليها بعمى يعقوب وبابتلاء أيوب؛ فإن ذلك كان طارئًا عليهم؛ محبة لهم، وليقتدي بهم من ابتلي ببلاء في حالهم وصبرهم، وفي أن ذلك لم يقطعهم عن عبادة ربهم، ثم إن الله تعالى أظهر كرامتهم، ومعجزاتهم بأن أعاد يعقوب بصيرًا عند وصول قميص يوسف له، وأزال عن أيوب جذامه وبلاءه عند اغتساله من العين التي أنبع الله تعالى له عند ركضه الأرض برجله فكان ذلك زيادة في معجزاتهم، وتمكينًا في كمالهم، ومنزلتهم) [١٤].

وقال النووي رحمه الله: (...، ومنها: ما قاله القاضي وغيره إن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وسلامه منزَّهون عن النقائص في الخَلْق والخُلُق، سالمون من العاهات والمعايب، قالوا: ولا التفات إلى ما قاله مَنْ لا تحقيق له من أهل التاريخ في إضافة بعض العاهات إلى بعضهم، بل نزَّههم الله تعالى من كل عيب وكل شيء يبغض العيون، أو ينفِّر القلوب) [١٥].

سابعًا: فيه: الإيمان بالغيب، والتسليم للوحي.

(فهذا الخبر لا تخفى غرابته، وقد لا تصدقه بعضُ العقول، لكن إذا علمت أنه خبر صحيح مروي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه البخاري وغيره سلَّمْتَ لذلك الخبر، وأدركت أنه خبر حقيقي واقع، مع ما فيه من الغرابة.

وليس يعني هذا أن يقبل كلُّ خبر مع ما فيه من الغرابة، لكن المراد: أن الغرابة ليست ضابطًا كافيًا في ردِّ مثل هذه الأخبار) [١٦].

ومن الفرق التي أنكرت هذا الحديث: الر افضةُ.

وقد صرَّح بذلك جماعة من أئمتهم:

قال شرف الدين الر افضي: (وأنت ترى ما في هذا الحديث من المحال، الممتنع عقلًا؛ فإنه لا يجوز تشهير كليم الله (ع) بابداء سوأته على رؤوس الأشهاد من قومه؛ لأن ذلك ينقصه، ويسقط من مقامه، ولا سيما إذا رأوه يشتد عاريًا ينادي الحجر وهو لا يسمع ولا يبصر (ثوبي حجر، ثوبي حجر)، ثم يقف عليه وهو عاري أمام الناس فيضربه، والناس تنظر إليه مكشوف العورة كالمجنون!، وهذه

الحركة.لو صحت.فإنما هي من فعل الله تعالى، فكيف يغضب منها كليم الله فيعاقب الحجر عليها؟!، وما هو إلا مقسور على الحركة، وأي أثر لعقوبة الحجر؟!، ثم إن هربه بثياب موسى عليه السلام لا يبيح له ابداء عورته، وهتك نفسه بذلك، وقد كان في إمكانه أن يبقى في مكانه حتى يؤتي بثيابه أو بساتر غيرها كما يفعله كلُّ ذي لبٍّ إذا ابتلى بمثل هذه القصة.

على أن هرب الحجر من المعجزات وخوارق العادات التي لا تكون إلا في مقام التحدي كمقام انتقال الشجرة في مكة المعظمة لرسول الله صلى الله عليه وآله حين اقترح عليه المشركون ذلك فنقلها الله عز وجل من مكانها؛ تصديقًا لدعوته، وتثبيتًا لنبوته صلى الله عليه وآله، ومن المعلوم: أن مقام موسى عليه السلام وهو يغتسل لم يكن مقام تحدٍّ وتعجيز فلا تقع فيه المعجزات وخوارق العادات، ولا سيما إذا ترتب عليها فضيحة نبي الله بابداء سوأته للملأ من قومه على وجه يستخف به كل من رآه وكل من سمع بخبره هذا، وأما براءته من الأدرة فليست من الأمور التي يباح في سبيلها هتكه وتشهيره، ولا هي من المهمات التي تصدر بسببها الآيات؛ إذ يمكن العلم ببراءته منها بسبب اطلاع نسائه عليه، وإخبارهن بحقيقة حاله، ولو فرض ابتلاؤه بالأدرة فأي بأس عليه بذلك؟) [١٧].

وقال محمد صادق النجمي الر افضي: (أقول: إن في هذا الحديث.وهو عندهم صحيح، ومعتبر .انتقادات واستفسارات عدة تطرح نفسها:

١. هل أن تشهير كليم الله عليه السلام بإبداء سوأته على مرأى من قومه يبقي موسى على مقامه؟، ويحفظ شخصيته التي كان عليها قبل الواقعة أم لا؟، ولا سيما إذا رآه القوم بتلك الحالة المضحكة وهو يعدو خلف حجر لا يسمع ولا يدرك شيئًا، وينادیه: (ثوبي حجر، ثوبي حجر).

٢. لو سلَّمنا بصحة الحديث فلا بُدَّ أن نقول بأن حركة الحجر من مكانه كانت إجباريَّة، وبأمر من الله، ففي هذه الحالة فما يعني غضب موسى عليه السلام؟، وأي أثر لعقوبة الحجر وعتابه؟!.

٣. إن فرار الحجر بثياب موسى عليه السلام لا يبيح لموسى أن يبدي عورته، ويهتك نفسه، بل كان في إمكانه عقلًا وشرعًا أن يستتر في مكان ما، ويستر عورته عن أعين الناس، وما ادعاه العيني والنووي من كون عمل موسى عليه السلام هذا معجزة فعلى فرض صحة دعواهما فلا بُدَّ أن يعلما أن المعجزة لا تأتي إلا إذا كان المقام مقام التحدي والتعجيز، وما نسب إلى موسى عليه السلام بهذا الشأن لم يكن في مقام التحدي والتعجيز.

وأما براءته من الأدرة وغيرها فليست من الأمور التي يباح في سبيلها هتكه وتشهيره، ولا هي من المهمات التي تصدر بسببها الآيات والمعجزات، ولو فرض ابتلاؤه بهذا المرض، فأي بأس عليه؟، ألم يصاب النبي شعيب عليه السلام في بصره؟، وأيوب عليه السلام بجسمه؟، وأنبياء الله قد مرضوا وماتوا بذلك؟، فهل هتكوا أنفسهم؟، هذا على فرض ابتلائه بالأدرة، فإن هذا الداء كان مستورًا على

أكثر الناس، ولم يكونوا يعلمون بذلك.

وأما واقعة إيذاء بني إسرائيل موسى عليه السلام التي أشير إليها في الآية، وفسرها أبو هريرة برأيه، وطبقها ضمن قصته الخرافيَّة التي أفرزتها ذهنيته، هو: اتهام موسى بقتل هارون، كما أخرجه العيني، ورواه عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس، ونقل بعض المفسرين أنها قضية المومسة التي أغراها قارون بقذف موسى بنفسها، وقيل: آذوه من حيث نسبوه إلى السحر والكذب والجنون، وهذا التفسير الذي رووه عن أبي هريرة لا يخرج إلا من كيس أبي هريرة، بل إنه من مميزاته الخاصة به) [١٨].

والرد على هذا الكلام الباطل من وجهين:

الأول: أَنَّ مفسري الشيعة قد خرَّجوا هذا الحديث في تفاسيرهم.

رواه القمي في تفسيره [١٩] عن أبي بصير، وقد حكم الخوئي[٢٠] بصحة جميع روايات مشايخ القمي في تفسيره.

الثاني: أَنَّ علمائهم ردُّوا على الاستشكالات الواردة على الحديث:

قال نعمة الله الجزائري الشيعي: (وقال جماعة من أهل الحديث: لا استبعاد فيه بعد ورود الخبر الصحيح، وأن رؤيتهم له على ذلك الوضع الذي لم يتعمده موسى عليه السلام، ولم يعلم أن أحدًا ينظر إليه أم لا، وأن مشيه عريانًا؛ لتحصيل ثيابه، مضافًا إلى تبعيده عما نسبوه إليه، ليس من المنفرات) [٢١].

المبحث الثاني: لطم موسى لملك الموت عليهما السلام

في (الصحيحين) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: (أَجِبْ رَبَّكَ)، قَالَ: فَلَطَمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَيْنَ مَلَكِ الْمَوْتِ فَفَقَأَهَا، قَالَ: فَرَجَعَ الْمَلَكُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ: (إِنَّكَ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَكَ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، وَقَدْ فَقَأَ عَيْنِي)، قَالَ: فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ عَيْنَهُ، وَقَالَ: (ارْجِعْ إِلَى عَبْدِي فَقُلْ: (الْحَيَاةَ تُرِيدُ؟، فَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْحَيَاةَ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَمَا تَوَارَتْ يَدُكَ مِنْ شَعْرَةٍ فَإِنَّكَ تَعِيشُ بِهَا سَنَةً))، قَالَ: (ثُمَّ مَهْ؟)، قَالَ: (ثُمَّ تَمُوتُ)، قَالَ: (فَالْآنَ مِنْ قَرِيبٍ، رَبِّ أَمِتْنِي مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، رَمْيَةً بِحَجَرٍ)**، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(وَاللهِ لَوْ أَنِّي عِنْدَهُ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ)**[٢٢].

ومن المسائل العقديَّة في هذا الحديث ما يلي:

أولًا: الحديث ثابت، ويجب الإيمان به، خلافًا لأهل البدع.

صححه **الإمام أحمد وإسحاق، وقال إسحاق:** (ولا يدعه إلا مبتدع، أو ضعيف الرأي)[٢٣].

قال ابن خزيمة رحمه الله: (أنكر بعض أهل البدع والجهمية هذا الحديث، ودفعوه) [٢٤].

وقال المازري رحمه الله: (هذا الحديث مما تطعن به الملحدة، وتتلاعب بنقلة الآثار بسببه)[٢٥].

وقال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (ظاهر هذا الحديث: أن ملك الموت تمثَّل لموسى في صورة لها عين، وأنه دعاه لقبض روحه، وأن موسى عرف أنه ملك الموت، وأنه لطمه بيده على عينه ففقأها، ولَمَّا ظهر هذا من هذا الحديث شنعته الملحدة، وقالوا: (إن هذا كله محال، ولا يصح))[٢٦].

وقال الألباني رحمه الله: (هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي أخرجها الشيخان من طرق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتلقته الأمة بالقبول)[٢٧]، **وقال أيضًا:** (واعلم أن هذا الحديث الصحيح جدًّا، مما أنكره بعض ذوي القلوب المريضة من المبتدعة . فضلًا عن الزنادقة . قديمًا وحديثًا، وقد ردَّ عليهم العلماء على مرِّ العصور بما يشفي ويكفي من كان راغبًا السلامة في دينه وعقيدته كابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، والبغوي، والنووي، والعسقلاني، وغيرهم)[٢٨].

ثانيًا: شبه أهل البدع حول الحديث، وطعنهم في أهل الحديث بسببه، والرد عليهم في ذلك.

قال الملحدة: (كيف يجوز على نبي مثل هذا أن يفقأ عين ملك؟!، وكيف تنفقئ عين الملك؟!، ولعله لَما جاء عيسى أذهب عينه الأخرى فعمي)[٢٩].

وقال بعض أهل البدع والجهمية: (لا يخلو أن يكون موسى عرف ملك الموت أو لم يعرفه، فإن كان عرفه فقد ظلمه، واستخف برسول الله، ومن استخف برسول الله فهو مستخف بالله، وإن كان لم يعرفه فرواية من روى أنه كان يأتي موسى عيانًا لا معنى لها، قال الجهمي: (وزعمت الحشوية أن الله لم يقاصص الملك من اللطمة وفقء العين)، والله تعالى لا يظلم أحدًا)[٣٠].

واختلف العلماء في تأويل لطم موسى عين ملك الموت وفقئها على أقوال:

القول الأول: (إن الملك يتصوَّر في أي الصور شاء مما يقدره الله عز وجل عليها، وقد قال الله سبحانه: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾ (مريم: ١٧)، وقيل: إنه تمثَّل لها بصورة رجل يسمى (تقيًّا)، ولهذا قالت: ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ ﴾ (مريم: ١٨)، وقد تمثَّل جبريل عليه السلام بصورة دحية)[٣١].

وهذا القول حكاه **المازري**، ولم ينسبه لأحد بعينه، ونقل عن أصحاب هذه الطريقة قولهم: (إن هذه الصور قد يكون تخييلًا فيكون موسى عليه السلام فقأ عينًا مُتَخَيَّلَةً، لا عينًا حَقِيقَةً)[٣٢].

قال المازري رحمه الله: (وهذا الجواب عندي قد لا يقنعهم، وقد يقولون: إن علم أنه ملك وأن ذلك تخيل فكيف يصكه ويقابله بهذه المقابلة، وهذا لا يليق بالنبي) [٣٣].

وقال القرطبي رحمه الله: (وهذا باطل؛ لأنه يؤدي إلى أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له)[٣٤].

القول الثاني: (أنها كانت عينًا معنويَّة، وإنما فقأها بالحجة، وهذا مجاز لا حقيقة)[٣٥].

وهذا القول حكاه **القرطبي**، ولم ينسبه لأحد بعينه.

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله معلِّقًا على القولين السابقين: (وهذان القولان لا يلتفت إليهما؛ لظهور فسادهما، وخصوصًا الأول، فإنه يؤدي إلى: أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له، وهو قول باطل بالنصوص المنقولة، والأدلة المعقولة)[٣٦].

القول الثالث: (أن موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظنَّ أنه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها فأدت المدافعة إلى فقء عينه، لا أنه قصدها بالفقء، وتؤيده: رواية **(صَكَّهُ)**.

وهذا جواب الإمام أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره **المازري**، **والقاضي عياض**، قالوا: وليس في الحديث تصريح بأنه تعمد فقء عينه.

فإن قيل: فقد اعترف موسى حين جاءه ثانيًا بأنه ملك الموت.

فالجواب: أنه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت فاستسلم، بخلاف المرة الأولى، والله أعلم)[٣٧].

قال القرطبي رحمه الله: (وهذا وجه حسن؛ لأنه حقيقة في العين والصك، قاله **الإمام أبو بكر بن خزيمة**، غير أنه اعترض عليه بما في الحديث، وهو: أن ملك الموت لَمَّا رجع إلى الله تعالى قال: **(يا رب، أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَكَ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ)**، فلو لم يعرفه موسى لَما صدق القول من ملك الموت، وأيضًا قوله في الرواية الأخرى: **(أَجِبْ رَبَّكَ)** يدل على تعريفه بنفسه، والله أعلم)[٣٨].

القول الرابع: أن موسى عليه الصلاة والسلام كان سريع الغضب، إذ غضب طلع الدخان من قلنسوته، ورفع شعر بدنه جبته، وسرعة غضبه كانت سببًا لصكه ملك الموت [٣٩].

وهذا القول حكاه **القرطبي**، ولم ينسبه لأحد بعينه.

قال ابن العربي رحمه الله: (وهذا كما ترى، فإن الأنبياء معصومون أن يقع منهم ابتداء مثل هذا في الرضا، والغضب)[٤٠].

القول الخامس: التوقف في الحديث:

قال السندي رحمه الله: (والأقرب: أن الحديث من المشتبهات التي يفوض تأويلها إلى الله تعالى)[٤١].

القول الساس: (أن موسى عرف ملك الموت، وأنه جاء ليقبض روحه، لكنه جاء مجيء الجازم بأنه قد أمر بقبض روحه من غير تخيير، وعند موسى ما قد نص عليه نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من: (أن الله تعالى لا يقبض روح نبي حتى يخيره)[٤٢]، فلمَّا جاءه على غير الوجه الذي أعلم به بادر بشهامته

وقوة نفسه إلى أدب ملك الموت فلطمه فانفقأت عينه؛ امتحانًا لملك الموت؛ إذ لم يصرح له بالتخيير)[٤٣].

نقله **أبو العباس القرطبي رحمه الله** عمن وصفه بأنه (ذو الطول والإفضال)، ولم يسمه، وقال عن هذا الوجه: (وجهًا حسنًا يحسم مادة الإشكال، ...، وهذا الوجه. إن شاء الله. أحسن ما قيل فيه، وأسلم)[٤٤].

قال القرطبي رحمه الله عن هذا القول: (وهو الصحيح من هذه الأقوال، ...، ومما يدل على صحة هذا: أنه لَمَّا رجع إليه ملك الموت فخيره بين الحياة والموت اختار الموت، واستسلم)[٤٥].

ويحسن بنا أن نختم هذا الكلام بكلمةٍ لعالمٍ جليلٍ من علماء الحديث القدامى، وهو يرد على الملاحدة وأهل البدع الذين يردون هذا الحديث بعقولهم، ويطعنون بذلك على المحدثين.

قال ابن حبان رحمه الله: (إن الله جل وعلا بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معلِّمًا لخلقه فأنزله موضع الإبانة عن مراده فبلَّغ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسالته، وبيَّن عن آياته بألفاظ مجملة ومفسرة عقلها عنه أصحابه أو بعضهم.

وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه مَنْ لم يحرم التوفيق لإصابة الحق، وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: **(أجب ربك)**، أمر اختبار وابتلاء لا أمرًا يريد الله جل وعلا إمضاءه كما أمر خليله صلى الله على نبينا وعليه بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه، فلمَّا عزم على ذبح ابنه وتله للجبين فداه بالذبح العظيم، وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صور لا يعرفونها كدخول الملائكة على رسوله إبراهيم، ولم يعرفهم حتى أوجس منهم خيفة، وكمجيء جبريل إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام فلم يعرفه المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى ولى[٤٦]، فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيورًا فرأى في داره رجلًا لم يعرفه فشال يده فلطمه فأتت لطمته على فقء عينه التي في الصورة التي يتصور بها، لا الصورة التي خلقه الله عليها، ولَمَّا كان المصرِّح عن نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خبر ابن عباس حيث قال: **(أمني جبريل عند البيت مرتين)** فذكر الخبر، وقال في آخره: **(هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك)**[٤٧] كان في هذا الخبر البيان الواضح أن بعض شرائعنا قد تتفق ببعض شرائع من قبلنا من الأمم.

ولَمَّا كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه أو الناظر إلى بيته بغير أمره جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه؛ للأخبار الجمَّة الواردة فيه[٤٨] التي أمليناها في غير موضع من كتبنا كان جائزًا اتفاق هذه الشريعة بشريعة موسى بإسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه،

فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحًا له، ولا حرج عليه في فعله، فلمَّا رجع ملكُ الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه أمره ثانيًا بأمر آخر أمر اختبار وابتلاء كما ذكرنا قبل؛ إذ قال الله له: **(قل له: (إن شئت فضع يدك على متن ثور، فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة))**، فلمَّا علم موسى كليم الله صلى الله على نبينا وعليه أنه ملك الموت وأنه جاءه بالرسالة من عند الله طابت نفسه بالموت، ولم يستمهل، وقال: **(فالآن)**، فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به، ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث حمَّالة الحطب، ورعاة الليل، يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام؛ جهلًا منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار معتمدًا منه على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس)[٤٩].

الرد على محمد الغزالي المعاصر في إنكاره لهذا الحديث:

وممن أنكر هذا الحديث من المعاصرين **الشيخ محمد الغزالي المصري رحمه الله** في كتابه السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث.

إذا يقول: (وقد وقع لي وأنا بالجزائر أن طالبًا سألني: (أصحيح أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه بعدما استوفى أجله؟).

فقلت للطالب وأنا ضائق الصدر: (وماذا يفيدك هذا الحديث؟؛ إنه لا يتصل بعقيدة، ولا يرتبط به عمل، والأمة الإسلامية اليوم تدور عليها الرحى، وخصومها طامعون في إخماد أنفاسها، اشتغل بما هو أهم وأجدى).

قال الطالب: (أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا؟).

فقلتُ له متبرِّمًا: (الحديث مروي عن أبي هريرة، وقد جادل البعض في صحته).

وعدتُ لنفسي أفكر: إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة؛ إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوض بالنسبة إلى الصالحين من عباد الله كما جاء في الحديث الآخر **(مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ)**[٥٠]، فكيف بأنبياء الله؟!، وكيف بواحد من أولى العزم؟!، ...، إن كراهيته لموت بعدما جاء ملكه أمر مستغرب، ثم هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى أو عور؟، ذاك بعيد ....

قلتُ: لعل متن الحديث معلول، وأيًّا ما كان الأمر، فليس لدي ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه.

فلما رجعتُ إلى الحديث في أحد مصادره ساءني أن الشارح جعل ردَّ الحديث إلحادًا، وشرع يفند الشبهات الموجهة إليه فلم يزدها إلا قوة)[٥١].

ثم قال رحمه الله ردًّا على المازري: (نقول نحن: هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا

يساغ!.

ومَنْ وصم منكر الحديث بالإلحاد فهو يستطيل في أعراض المسلمين، والحق: أن في متنه علة قادحة تنزل به عن مرتبة الصحة، ورفضه أو قبوله خلاف فكري، وليس خلافًا عقائديًّا، والعلة في المتن يبصرها المحققون، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي)[٥٢].

وقد اشتد نكير العلماء وطلبة العلم المعاصرين على **محمد الغزالي** في إنكاره لهذا الحديث وأمثاله من الأحاديث الصحيحة، فمنهم: **الشيخ الألباني، والشيخ صالح آل الشيخ، والشيخ ربيع المدخلي، وغيرهم**.

قال الألباني رحمه الله أثناء دراسته لهذا الحديث: (وممن أنكره من المعاصرين: الشيخ الغزالي في كتابه السنة ... المذكور في الحديث الذي قبله، بل وطعن في الذين دافعوا عن الحديث، فقال (ص ٢٩): (وهو دفاع تافه لا يساغ!)، وهكذا، فالرجل ماضٍ في غيّه، والطعن في السنة والذابين عنها بمجرد عقله (الكبير!)، ولست أدري.والله.كيف يعقل هذا الرجل إذا افترضنا فيه الإيمان والعقل؟!، كيف يدخل في عقله أن يكون هؤلاء الأئمة الأجلة من محدِّثين وفقهاء من الإمام البخاري إلى الإمام العسقلاني على خطأ في تصحيحهم هذا الحديث، ويكون هو وحده.صاحب العقل الكبير!!.مصيبًا في تضعيفه إياه، ورده عليهم؟!، ثم هو لا يكتفي بهذا!، بل يخادع القراء، ويدلس عليهم، ويوهمهم أنه مع الأئمة لا يخالفهم، فيقول بين يدي إنكاره لهذا الحديث وغيره كالذي قبله (ص ٢٦): (لا خلاف بين المسلمين في العمل بما صحت نسبته لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفق أصول الاستدلال التي وضعها الأئمة، وانتهت إليها الأمة، إنما ينشأ الخلاف حول صدق هذه النسبة أو بطلانها، وهو خلاف لا بد من حسمه، ولا بد من رفض الافتعال أو التكلف فيه، فإذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة بين العلماء فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلاف محترم في توفر هذه الشروط أصبح في الأمر سعة)!! هذا كلامه، فهل تجاوب معه؟، كلا ثم كلا؛ فإن الحديث لا خلاف في صحته بين العلماء، وله ثلاثة طرق صحيحة كما تقدم، فكيف تملص من كلامه المذكور؟!، لقد دلَّس على القراء، وأوهم أن الحديث مختلف في صحته، فقال (ص ٢٧): (وقد جادل البعض في صحته)!!، ويعني: أن الحديث صار من القسم الذي فيه سعة للخلاف!.

فنقول له:

أولًا: هل الخلاف الذي توهمه خلاف محترم أم هو خلاف ساقط الاعتبار؟!؛ لأن المخالف ليس من العلماء المحترمين!!، ولذلك لم تتجرأ على تسميته!، ولعله من الخوارج أو الشيعة الذين يطعنون في أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبخاصة راوي هذا الحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وثانيًا: يحتمل أن يكون المجادِل الذي أشرتَ إليه هو أنت، وحينئذٍ فبالأولى: أن يكون خلافك

ساقط الاعتبار كما هو ظاهر كالشمس في رائعة النهار، ثم قال: (إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة؛ إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله ...) إلى آخر هرائه!.

فأقول: بمثل هذا الفهم المنكوس يرد هذا الرجل أحاديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!!، ولا يكتفي بذلك، بل ويرد على العلماء كافة الذين فهموه، وشرحوه شرحًا صحيحًا، وردوا على أمثاله من أهل الأهواء الذين يسيئون فهم الأحاديث، ثم يردونها، وإنما هم في الواقع يردون جهلهم، وهي سالمة منه والحمد لله، وها هو المثال؛ فإن الحديث صريح بخلاف ما نسب إلى موسى عليه السلام، ألا وهو قوله عليه السلام: **(فالآن من قريب)** فتعامى الرجل عنه، وتشبث باللطم المذكور في أوله، ولم ينظر إلى نهاية القصة، فمثله كمثل من يَرُدُّ قوله تعالى ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤﴾ (الماعون: ٤)؛ بزعم أنه يخالف الآيات الآمرة بالصلاة، ولا ينظر إلى ما بعده: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥﴾ (الماعون: ٥) هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإن الرجل بنى ردَّهُ للحديث على زعمه أن موسى عليه السلام كان عارفًا بملك الموت حين لطمه، وهذا من تمام جهله وإعراضه عن كلام العلماء الذي نقله (ص ٢٨): (أن موسى لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد قتله فدافعه عنه فأدت المدافعة إلى فقءِ عينه)، ومع أن هذا الكلام يدل عليه تمام القصة كما قدمتُ، ويؤكده قوله في أول الحديث: **(أن ملك الموت كان يأتي الناس عيانًا)** أي: في صورة البشر، وفقءِ عينه وردها إليه مما يقوي ذلك.

أقول: مع هذا كله، استكبر الرجل، ولم يرد على علماء الأمة إلا بقوله الذي لا يعجز عن مثله أيُّ مُبطِلٍ غريق في الضلال: (نقول نحن!!: هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ)!!.

وإن من ضلال الرجل وجهله قوله (ص ٢٧): (ثم، هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عَمَى أو عَوَر؟!، ذاك بعيد)!!.

فأقول: وهذا من الحجة عليك الدالة على قلة فهمك؛ فإن هذا الذي استبعدتهُ مما جعل العلماء يقولون في دفاعهم: (إن موسى لم يعلم أنه ملك)، أفما آن لك أن تعقل؟.

ثم ختم ضلاله في هذا الحديث وطعنه فيه بقوله: (والعلة في المتن يبصرها المحققون!!، وتخفى على أصحاب الفكر السطحي)!!، فيا له من مغرور أهلكه العجب!، لقد جعل نفسه من المحققين، وعلماء الأمة من (أصحاب الفكر السطحي)!!.

والحقيقة: أنه هو العلة؛ لجهله وقلة فهمه، إن لم يكن فيه ما هو أكثر من ذلك مما أشار إليه الكفار وهم يعذَّبون في النار: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ (الملك: ١٠)، نسأل الله حسن الخاتمة، والوفاة على سبيل المؤمنين)[٥٣].

وقال صالح آل الشيخ: (ولا تعجب إذن من قوله عن كلام لابن خزيمة وغيره من المتقدمين،

والمازري، والقاضي عياض لَمَّا وجَّهوا حديث فقء موسى عين ملك الموت توجيهًا صحيحًا، وهو المعتمد والترجيح، قال (ص٢٩) عن مقالهم السديد: (نقول نحن (!!): هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ). انتهى.

هذه حجج السوقة والهمل، دفع بالألفاظ المبتذلة الشوهاء في أوجه العلماء الفقهاء)[٥٤].

ثالثًا: فيه: دلالةٌ على جواز سرعة الغضب على الأنبياء.

قال ابن العربي المالكي رحمه الله: (كان موسى من أعظم الناس غضبًا، لكنه كان سريع الفيئة فتلك بتلك، ...، وقد روى البخاري وغيره عن ابن طاوس، عن أبيه، وغيره عن أبي هريرة قال: **(أرسل ملك الموت إلى موسى، فلما جاء صكه صكة ففقأ فيها عينه فرجع إلى ربه، فقال: (أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت)، فقال: (ارجع إليه، فقل له: (يضع يده على متن ثور فله بكل شعرة سنة))، قال: (أي رب، ثم ماذا؟)، قال: (الموت)، قال: (فالآن)** الحديث، وهذا كله من غضب موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلذلك ألقى الألواح عند رؤية عبادة العجل، وما أوقع الغضب هاهنا، وأخذ برأس أخيه يجره إليه)[٥٥].

وقال وهبة الزحيلي: (وكان موسى لشدة حدته فيما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة، **أنه لَمَّا أرسل ملك الموت إليه صكه صكة ففقأ بها عينه، فرجع إلى ربه، فقال: (أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت)، فقال: (ارجع إليه، فقل له: (يضع يده على متن ثور، فله بكل شعرة سنة))، قال: (أي رب، ثم ماذا؟)، قال: (الموت)، قال: (فالآن)** الحديث)[٥٦].

رابعًا: فيه: فضيلة الدفن في الأرض المقدسة.

وقد بَوَّبَ عليه **البخاري رحمه الله** (باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها)[٥٧].

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (والأرض المقدسة: هي البيت المقدس، وإنما سأل موسى عليه السلام ذلك؛ تبركًا بالكون في تلك البقعة، وليدفن مع من فيها من الأنبياء، والأولياء، ولأنها أرض المحشر على ما قيل)[٥٨].

وقال النووي رحمه الله متكلِّمًا عن موسى عليه السلام: (وأما سؤاله الإدناء من الأرض المقدسة؛ فلشرفها، وفضيلة مَنْ فيها من المدفونين من الأنبياء وغيرهم، ...، وفي هذا استحباب: الدفن في المواضع الفاضلة، والمواطن المباركة، والقرب من مدافن الصالحين، والله أعلم)[٥٩].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله ذاكرًا بعض فوائد الحديث: (وفيه: فضل الدفن في الأرض المقدسة)[٦٠].

خامسًا: فيه: حماية الأنبياء لجناب التوحيد.

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (قد تقدم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّ في طريقه إلى

بيت المقدس ليلة أسري به بقبر موسى وهو قائم يصلي فيه[٦١]، وهذا يدل على أن قبر موسى أخفاه الله تعالى عن الخلق، ولم يجعله مشهورًا عندهم، ولعل ذلك؛ لئلا يعبد، والله أعلم)[٦٢].

قال النووي رحمه الله: (قال بعض العلماء: وإنما سأل الإدناء، ولم يسأل نفس بيت المقدس؛ لأنه خاف أن يكون قبره مشهورًا عندهم فيفتتن به الناس)[٦٣].

سادسًا: فيه: جواز الزيادة الحقيقية في العمر.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله معلقًا على الحديث: (واستدل به على جواز الزيادة في العمر، وقد قال به قوم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ (فاطر: ١١) أنه زيادة ونقص في الحقيقة.

وقال الجمهور: والضمير في قوله: ﴿مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ للجنس لا للعين، أي: ولا ينقص من عمر آخر، وهذا كقولهم (عندي ثوب ونصفه)، أي: ونصف ثوب آخر، وقيل: المراد بقوله ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ أي: وما يذهب من عمره، فالجميع معلوم عند الله تعالى.

والجواب عن قصة موسى: أن أجله قد كان قرب حضوره، ولم يبقَ منه إلا مقدار ما دار بينه وبين ملك الموت من المراجعتين فأمر بقبض روحه أولًا مع سبق علم الله أن ذلك لا يقع إلا بعد المراجعة، وإن لم يطلع ملك الموت على ذلك أولًا، والله أعلم)[٦٤].

المبحث الثالث: حديث ورقة بن نوفل مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن موسى عليه السلام

في (الصحيحين) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة نزول الوحي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذهاب خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به إلى ورقة بن نوفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالت: (فَرَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَكَانَ رَجُلًا تَنَصَّرَ يَقْرَأُ الإِنْجِيلَ بِالعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ وَرَقَةُ: (مَاذَا تَرَى؟)، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ وَرَقَةُ: (هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، وَإِنْ أَدْرَكَنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا)، النَّامُوسُ: (صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي يُطْلِعُهُ بِمَا يَسْتُرُهُ عَنْ غَيْرِهِ)[٦٥].

ومن المسائل العقديَّة في هذا الحديث:

أولًا: فيه: تسمية جبريل عليه السلام بـ (الناموس).

قال النووي رحمه الله: (الناموس. بالنون والسين المهملة، وهو جبريل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال أهل اللغة: (وغريب الحديث: (الناموس) في اللغة: صاحب سر الخير، ...، واتفقوا على أن جبريل عليه السلام يسمى (الناموس)، واتفقوا على أنه المراد هنا)[٦٦].

وقال ابن حجر رحمه الله: (والمراد بـ (الناموس) هنا: جبريل عليه السلام)[٦٧].

ثانيًا: فيه: اختصاص جبريل عليه السلام بالوحي، والغيب من الله.

قال الهروي رحمه الله: (وسمِّي جبريل عليه السلام ناموسًا؛ لأن الله خصَّه بالوحي والغيب اللذين لا يطلع عليهما غيره)[٦٨].

ثالثًا: فيه: أن جبريل ينزل على الأنبياء، ومنهم: نبينا محمد وموسى عليهما السلام.

رابعًا: فيه: أَنَّ كتاب موسى عليه السلام نزل جملةً واحدةً.

وذلك في قول ورقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **(هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى)**.

قال العيني رحمه الله: (وفي رواية الكشميهني **(أَنْزَلَ اللَّهُ)**، وفي التفسير[٦٩] **(أُنْزِلَ عَلَى)** ما لم يسم فاعله، والفرق بين **(أَنْزَلَ)** و(نزل): أن الأول يستعمل في إنزال الشيء دفعة واحدة، والثاني يستعمل في تنزيل الشيء دفعة بعد دفعة، وقتًا بعد وقت، ولهذا قال الله تعالى في حق القرآن ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (آل عمران: ٣) وفي حق التوراة والإنجيل ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ ﴾ (آل عمران: ٣))[٧٠].

خامسًا: التشابه بين النبي موسى ونبينا محمد عليهما أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

في قول ورقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى)**، ولم يقل: (على عيسى)؛ لوجود تشابه بين موسى ومحمد عليهما السلام.

قال ابن حجر رحمه الله: (وقوله **(عَلَى مُوسَى)**، ولم يقل (على عيسى) مع كونه نصرانيًّا؛ لأن كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الأحكام، بخلاف عيسى، وكذلك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لأن موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه، بخلاف عيسى، كذلك وقعت النقمة على يد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بفرعون هذه الأمة، وهو: أبو جهل بن هشام ومن معه ببدر، أو قاله تحقيقًا للرسالة؛ لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب، بخلاف عيسى؛ فإن كثيرًا من اليهود ينكرون نبوته)[٧١].

سادسًا: فيه: إقامة الحجة على اليهود والنصارى الذين لم يؤمنوا بنبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لأنه مبشَّرٌ به في كتبهم التوراة والإنجيل، وورقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما قال هذا إلَّا لعلمه بذلك في الكتب الأولى.

سابعًا: فيه: إثبات نبوة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كتاب التوراة والإنجيل الحاليين.

ورقة بن نوفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شابَه بين موسى ومحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِما وَسَلَّمَ، ولم يذكر شبه عيسى، مع أنه على دين النصرانية آنذاك؛ وما ذاك إلا لعلمه بالبشارة المسطورة في التوراة والإنجيل عن هذا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي يشبه موسى عليه السلام، ومع أَنَّ التوراة والإنجيل اللذيْن

كان يقرؤهما ورقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك العهد أبعد من التحريف منها في الوقت الحالي، إلَّا أَنَّ الله تعالى أبقى لنا هذه البشارة في هذين الكتابين إلى الآن مصداقًا لقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

المبحث الرابع: لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ

في (الصحيحين) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ لُطِمَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: (يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِي)، قَالَ: (ادْعُوهُ) فَدَعَوْهُ، قَالَ: (لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟)، قَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِاليَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ)، فَقُلْتُ: (وَعَلَى مُحَمَّدٍ؟)، وَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: **(لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ؟)**[٧٢].

وفيهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: (لاَ، وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ)، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: (تَقُولُ: (وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ)، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟)، فَذَهَبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: (أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي؟)، فَقَالَ: (لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟) فَذَكَرَهُ، **فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: (لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي، وَلاَ أَقُولُ: (إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى)**[٧٣].

في لفظ لهما: **(فَلاَ أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْكَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللَّهُ؟)**[٧٤].

ومن المسائل العقديَّة في هذا الحديث:

أولًا: أن العرش شيء ماديٌّ محسوس، وليس شيئًا معنويًّا كما يقوله المبتدعة.

قال ابن بطال رحمه الله: (وفيه: أن العرش جسم، وأنه ليس العلم كما قال سعيد بن جبير لقوله **(آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ)**؛ والقائمة لا تكون إلا جسمًا، ومما يؤيد هذا: قوله تعالى: ﴿

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ (الحاقة: ١٧)، ومحال أن يكون المحمول غير جسم؛ لأنه لو كان روحانيًّا لم يكن في حمل الملائكة الثمانية له عجب، ولا في حمل واحد، فلمَّا عجب الله تعالى بحمل الثمانية له علمنا أنه جسم؛ لأن العجب في حمل الثمانية للعرش؛ لعظمته، وإحاطته)[٧٥].

وقال رحمه الله في موضعٍ آخر: (وفيه: ردُّ قول سعيد بن جبير الذي ذكره البخاري في كتاب (تفسير القرآن) أن الكرسي العلم؛ لأن العلم ليس له جانب، ولا قائمة تقع اليد عليها؛ لأن اليد لا تقع إلا على ما له جسم، والعلم ليس بجسم)[٧٦].

ثانيًا: أن العرش حادث مخلوق مربوب، خلافًا للفلاسفة.

قال ابن بطال رحمه الله: (غرضه في هذا الباب: إثبات حديث العرش؛ بدليل قوله تعالى ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ (التوبة: ١٢٩)، وبدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ)** فوصفه تعالى بأنه مربوب كسائر المخلوقات، ووصفه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه ذو أبعاض وأجزاء، منها: ما سمي (قائمة)، والمتبعض والمتجزئ لا محالة جسم، والجسم مخلوق؛ لقيام دلائل الحدث به من التأليف، خلافًا لِما تقوله الفلاسفةُ أن العرش هو الصانع الخالق)[٧٧].

وقال ابن حجر رحمه الله معلِّقًا على تبويب البخاري[٧٨] باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى الْمَآءِ﴾ (هود: ٧)، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ (التوبة: ١٢٩): (كذا ذكر قطعتين من آيتين، وتلطَّف في ذكر الثانية عقب الأولى؛ لردِّ من توهَّم من قوله في الحديث **(كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ)**[٧٩] أن العرش لم يزل مع الله تعالى، وهو مذهب باطل، وكذا مَنْ زعم من الفلاسفة أن العرش هو الخالق الصانع، ...، فأردف المصنف بقوله ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ إشارة إلى أن العرش مربوب، وكل مربوب مخلوق، وختم الباب بالحديث الذي فيه **(فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ)**؛ فإن في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاض وأجزاء، والجسم المؤلف محدث مخلوق)[٨٠].

ثالثًا: فيه: فضيلة ظاهرة لموسى عليه السلام.

قال ابن حجر رحمه الله: (قوله **(فَلاَ أَدْرِي أَكَانَ ممن صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللَّهُ؟)** أي: فلم يكن ممن صعق، أي: فإن كان أفاق قبلي فهي فضيلة ظاهرة، وإن كان ممن استثنى الله فلم يصعق فهي فضيلة أيضًا، ...، وعلى كل تقدير ففيه فضيلة لموسى)[٨١].

رابعًا: إثبات البعث والنشور.

خامسًا: إثبات الصعقة.

قال ابن حجر رحمه الله: (....، بل هما نفختان فقط، ووقع التغاير في كل واحدة منهما باعتبار من يستمعهما، فالأولى: يموت بها كل من كان حيًّا، ويغشى على من لم يمت ممن استثنى الله، والثانية: يعيش بها من مات، ويفيق بها من غشي عليه، والله أعلم)[٨٢].

وهو الذي صححه **القرطبي رحمه الله، فقال:** (الصحيح في النفخ في الصور: أنهما نفختان لا ثلاث، وأن نفخة الفزع إنما تكون راجعة إلى نفخة الصعق؛ لأن الأمرين لازمان لهما، أي: فزعوا فزعًا ماتوا منه، أو إلى نفخة البعث، وهو اختيار القشيري وغيره)[٨٣].

سادسًا: إثبات أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أول من تنشق عنه الأرض

قال الطَّحَاوي رحمه الله: (ففي هذا الحديث: نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن تفضيله على موسى؛ للمعنى الذي ذكره فيه، فاحتمل: أن يكون ذلك كان منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل الأشياء التي آتاه الله عز وجل إيَّاها وفضَّله بها على سائر الناس سواه ...، واحتمل: أن يكون ذلك غير داخل فيها؛ لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أفاق من صعقته وجد موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الحال التي وجده عليها فاحتمل بذلك عنده أن يكون الله عز وجل استثناه فيمن استثنى في الآية التي تلونا، ويفضِّله بذلك على غيره، واحتمل: أن يكون فيمن صعق فلم يدخل في الاستثناء المذكور فيها فلم يفضل بذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالوقوف عند ذلك الإشكال عن تفضيل واحد منه ومن موسى على الآخر، والله أعلم بحقيقة ذلك ما هي، وإياه نسأل التوفيق)[٨٤].

سابعًا: تحريم التفضيل بين الأنبياء بجهلٍ، أو على سبيل العصبيَّة.

قال ابن حجر رحمه الله: (**قال العلماء** في نهيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك مَنْ يقوله برأيه لا مَنْ يقوله بدليل، أو مَنْ يقوله بحيث يؤدِّي إلى تنقيص المفضول، أو يؤدِّي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة، ...، وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حقِّ النبوة نفسها كقوله تعالى ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ (البقرة: ٢٨٥)، ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض؛ لقوله ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

وقال الحليمي: الأخبار الواردة في النهي عن التخيير إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخايرة؛ لأن المخايرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما

إلى ازدراء بالآخر فيفضي إلى الكفر، فأما إذا كان التخيير مستندًا إلى مقابلة الفضائل؛ لتحصيل الرجحان فلا يدخل في النهي)[٨٥].

ثامنًا: فضل يونس بن متى.

من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(وَلاَ أَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى)**.

تاسعًا: إثبات مصطلح (أهل الذمة)، ومن ثم إثبات أحكام أهل الذمة.

ويتضح ذلك من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه أن اليهودي ذهب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: (أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي؟)، فهذا يدل على أَنَّ هذا المصطلح متعارف عليه بين أهل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته من جانبٍ، وبين أهل الكتاب من جانبٍ آخر، فقول اليهودي: (إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا) يوضح أَنَّه يقر بهذا الأمر، وإقرار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له يدلل على ثبوت ذلك الأمر.

وأَمَّا بالنسبة لإثبات أحكام أهل الذمة فيظهر من قول اليهودي (إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا) (أي: مع المسلمين، ولم أخفر ذمتي وأنقض عهدي باللطم)[٨٦]، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقره على ذلك مع حضور بعض الصحابة يثبت هذه الأحكام، أي: أحكام عقد الذمة والعهد.

وفيما ذكرنا أكبر ردٍّ على دعاة العلمانيَّة المعاصرين والليبراليين المنهزمين الذين أنكروا هذا المصطلح .مصطلح (أهل الذمة)، وبالتالي أنكروا هذه الأحكام أيضًا: (أحكام أهل الذمة)؛ كفرًا بالله ورسوله أولًا، وانهزامًا أمام الغرب ثانيًا.

المبحث الخامس: سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ (مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟)

في (صحيح مسلم) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **(سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ (مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟)، قَالَ: (هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: (ادْخُلِ الْجَنَّةَ)، فَيَقُولُ: (أَيْ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ؟)، فَيُقَالُ لَهُ: (أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟)، فَيَقُولُ: (رَضِيتُ رَبِّ)، فَيَقُولُ: (لَكَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ)، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: (رَضِيتُ رَبِّ)، فَيَقُولُ: (هَذَا لَكَ، وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ، وَلَذَّتْ عَيْنُكَ)، فَيَقُولُ: (رَضِيتُ رَبِّ)، قَالَ: (رَبِّ، فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً؟)، قَالَ: (أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ)**، قَالَ: (وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (السجدة: ١٧) الْآيَةَ)[٨٧].

ومن المسائل العقديَّة في هذا الحديث ما يلي:

أولًا: إثبات صفة اليد لله تعالى.

أولًا: إثبات صفة اليد لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه

لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة: ٦٤)، وقوله سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥).

ودلَّ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي)[٨٨] على إثبات صفة اليد لله تعالى، وهي من الصفات الخبرية الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (نؤمن بما جاء عن النبي ﷺ على مراده، وبما جاء عن الله على مراده، لا نُكيِّف ولا نُمثِّل) [٨٩]

ثانيًا: إثبات اختصاص غرس جنة عدن بيد الله تعالى.

يدل الحديث على أنَّ جنة عدن خُصَّت بفضل عظيم، حيث تولى الله سبحانه غرس كرامتها بيده، وهذا من باب التشريف والتكريم، لا من باب المشابهة للمخلوقين.

قال ابن القيم رحمه الله: (جنة عدن هي دار المقامة، وهي أفضل الجنان، وقد اختصها الله بخصائص عظيمة، منها أن الله غرسها بيده).[٩٠]

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (إضافة الغرس إلى اليد إضافة تشريف، تدل على علو شأن المغروس وعظيم منزلته) [٩١]

ثالثًا: سعة رحمة الله تعالى لعباده.

يُظهر الحديث سعة رحمة الله تعالى وفضله العظيم، حيث يُعطي أدنى أهل الجنة منزلةً ملكًا يعادل أضعاف مُلك أعظم ملوك الدنيا، بل يزيده عشرة أمثاله، مع تمام الرضا والنعيم.

ويدل على هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف: ١٥٦).

قال النووي رحمه الله: (في هذا الحديث بيان عظيم فضل الله تعالى وسعة رحمته، وأن نعيم الجنة فوق ما يتصوره العقل) [٩٢].

وقال القرطبي رحمه الله: (هذا الحديث يدل على أن أقل أهل الجنة نعيمًا في غاية الكمال والدوام، فكيف بأعلاهم منزلة)[٩٣]

رابعًا: إثبات صفة الكلام لله تعالى.

يتكرر في الحديث قول الله تعالى لعبده: (أَتَرْضَى...)، (لك ذلك...)، وهذا دليل صريح على ثبوت صفة الكلام لله تعالى، كلامًا حقيقيًا يليق بجلاله، يسمعه من شاء من خلقه.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (وأن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولًا، وأنزله على رسوله وحيًا)[٩٤]

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (الكلام صفة ذات وفعل لله تعالى، يتكلم متى شاء وكيف شاء بما شاء) [٩٥]

خامسًا: إثبات الجنة، وتفاوت أهلها فيها.

يثبت الحديث وجود الجنة حقيقة، ويثبت تفاوت أهلها في المنازل والدرجات، وأن هذا التفاوت قائم على فضل الله وعدله.

قال ابن كثير رحمه الله: (أهل الجنة متفاوتون في منازلهم تفاوتًا عظيمًا بحسب أعمالهم وإيمانهم)[٩٦].

وقال ابن رجب رحمه الله: (درجات الجنة على قدر الأعمال، وليس نعيم أهلها على مرتبة واحدة)[٩٧].

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٦٣).

المبحث السادس: انتسب رجلان على عهد موسى عليه السلام

في (مسند أحمد)[٩٨] عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: (أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ، فَمَنْ أَنْتَ لَا أُمَّ لَكَ؟)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَى عَهْدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: (أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) حَتَّى عَدَّ تِسْعَةً، (فَمَنْ أَنْتَ، لَا أُمَّ لَكَ؟)، قَالَ: (أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ابْنُ الْإِسْلَامِ)، قَالَ: (فَأَوْحَى اللهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَنَّ هَذَيْنِ الْمُنْتَسِبَيْنِ، أَمَّا أَنْتَ أَيُّهَا الْمُنْتَمِي أَوِ الْمُنْتَسِبُ إِلَى تِسْعَةٍ فِي النَّارِ فَأَنْتَ عَاشِرُهُمْ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا هَذَا الْمُنْتَسِبُ إِلَى اثْنَيْنِ فِي الْجَنَّةِ فَأَنْتَ ثَالِثُهُمَا فِي الْجَنَّةِ))**.

ومن المسائل العقديَّة في هذا الحديث ما يلي:

أولًا: أن التفاخر بالأنساب من أعمال أهل الجاهلية.

يدل الحديث على أن الافتخار بالأنساب والأحساب من بقايا الجاهلية التي أبطلها الإسلام، لما يترتب عليه من العصبية، واحتقار الآخرين، وتقديم معايير غير شرعية في التفاضل بين الناس.

قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ) (رواه أبو داود والترمذي).

قال الإمام النووي رحمه الله: (فيه تحريم الفخر بالآباء والأنساب، وأن ذلك من أخلاق الجاهلية التي جاء الإسلام بإزالتها)[٩٩].

وقال ابن تيمية رحمه الله: (العصبية المذمومة هي أن يعين الرجل قومه على الظلم، أو يفتخر بالآباء والأنساب على وجه الجاهلية)[١٠٠]

وهذا المعنى ينسجم مع القاعدة القرآنية في نفي التفاضل بالأنساب، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

ثانيًا: أن النسب لا يغني صاحبه مِنْ غير عمل.

يبين الحديث أن مجرد الانتساب إلى نسب شريف أو قبيلة معروفة لا ينفع صاحبه عند الله ما لم يصحبه إيمان وعمل صالح، وأن ميزان التفاضل هو العمل لا الحسب.

قال رسول الله ﷺ: (مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ) (رواه مسلم).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: (هذا الحديث أصل عظيم في أن النجاة والفلاح إنما تكون بالأعمال الصالحة، لا بالأحساب والأنساب)[١٠١]

وقال القرطبي رحمه الله: (الآية والحديث يدلان على أن شرف النسب لا ينفع مع فساد العمل) [١٠٢]

وهذا يوافق قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ (المؤمنون: ١٠١).

ثالثًا: أن نسب المسلم الحقيقي هو الإسلام.

يدل الحديث على أن الرابطة الحقيقية بين المؤمنين هي رابطة العقيدة والإيمان، وأن الانتماء الحقيقي الذي يترتب عليه الولاء والنصرة والكرامة هو الانتماء إلى الإسلام.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الانتساب المشروع هو الانتساب إلى الإيمان والإسلام، وأما الانتساب إلى القبائل والأجناس فلا يترتب عليه فضل شرعي)[١٠٣]

وقال ابن القيم رحمه الله: (أكرم الخلق عند الله أتقاهم، لا أشرفهم نسبًا ولا أعلاهم حسبًا)[١٠٤]

فميزان الكرامة والهوية الشرعية قائم على الإيمان والطاعة لا على الأصول العرقية أو القبلية.

رابعًا: أن هذه الأمة تقع فيما وقع فيه بنو إسرائيل حذو القذة بالقذة.

يدل الحديث على أن هذه الأمة قد تقع في بعض الانحرافات العقدية والسلوكية التي وقعت فيها الأمم السابقة، وعلى رأسها بنو إسرائيل، إذا لم تلتزم بالوحي ومنهج السلف.

قال رسول الله ﷺ: (لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ...) [١٠٥].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (في الحديث التحذير من التشبه بالكفار في العقائد والأعمال والأخلاق)[١٠٦]

وقال الشاطبي رحمه الله: (موافقة أهل البدع وأهل الكتاب في طرائقهم سبب للانحراف عن الصراط المستقيم)[١٠٧]

ويُستفاد من ذلك وجوب الحذر من تقليد الأمم السابقة في الانحرافات العقدية والفكرية

والسلوكية.

المبحث السابع: قصة موسى عليه السلام مع عجوز بني إسرائيل

في (مسند أبي يعلى الموصلي) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَابِيًّا فَأَكْرَمَهُ، فَقَالَ لَهُ: (ائْتِنَا) فَأَتَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (سَلْ حَاجَتَكَ)، فَقَالَ: (نَاقَةً نَرْكَبُهَا، وَأَعْنُزًا يَحْلُبُهَا أَهْلِي)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(عَجَزْتُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ عَجُوزِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟)، قَالَ: (إِنَّ مُوسَى لَمَّا سَارَ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ مِصْرَ ضَلُّوا الطَّرِيقَ، فَقَالَ: (مَا هَذَا؟)، فَقَالَ عُلَمَاؤُهُمْ: (إِنَّ يُوسُفَ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَخَذَ عَلَيْنَا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ أَلَّا نَخْرُجَ مِنْ مِصْرَ حَتَّى نَنْقُلَ عِظَامَهُ مَعَنَا)، قَالَ: (فَمَنْ يَعْلَمُ مَوْضِعَ قَبْرِهِ؟)، قَالَ: (عَجُوزٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)، فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَأَتَتْهُ، فَقَالَ: (دُلِّينِي عَلَى قَبْرِ يُوسُفَ)، قَالَتْ: (حَتَّى تُعْطِيَنِي حُكْمِي)، قَالَ: (مَا حُكْمُكِ؟)، قَالَتْ: (أَكُونُ مَعَكَ فِي الْجَنَّةِ)، فَكَرِهَ أَنْ يُعْطِيَهَا ذَلِكَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ (أَنْ أَعْطِهَا حُكْمَهَا)، فَانْطَلَقَتْ بِهِمْ إِلَى بُحَيْرَةٍ: مَوْضِعِ مُسْتَنْقَعِ مَاءٍ، فَقَالَتْ: (أَنْضِبُوا هَذَا الْمَاءَ)، فَأَنْضَبُوا، قَالَتِ: (احْتَفِرُوا، وَاسْتَخْرِجُوا عِظَامَ يُوسُفَ)، فَلَمَّا أَقَلُّوهَا إِلَى الْأَرْضِ إِذَا الطَّرِيقُ مِثْلُ ضَوْءِ النَّهَارِ)**[١٠٨].

ولا يعارض هذا الحديث ما ثبت مِنْ عدم أكل الأرض لأجساد الأنبياء.

قال الألباني رحمه الله: (كنت استشكلت قديمًا قوله في هذا الحديث عظام يوسف؛ لأنه يتعارض بظاهره مع الحديث الصحيح **(إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ)**[١٠٩] حتى وقفت على حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بدن، قال له تميم الداري: (ألا أتخذ لك منبرًا يا رسول الله يجمع أو يحمل عظامك؟)، قال: (بلى)، فاتخذ له منبرًا مرقاتين. أخرجه أبو داود (١٠٨١) بإسناد جيد على شرط مسلم، فعلمت منه: أنهم كانوا يطلقون (العظام)، ويريدون البدن كله، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل كقوله تعالى ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ (الإسراء: ٧٨) أي: صلاة الفجر، فزال الإشكال، والحمد لله، فكتبت هذا لبيانه)[١١٠].

ومن المسائل العقديَّة في هذا الباب ما يلي:

أولًا: فيه: فضل ظاهر ليوسف عليه السلام؛ لأنهم حينما نسوا وصيته بنقل عظامه ضلوا الطريق، ولَمَّا نفذوا وصيته اتضح لهم الطريق.

يدل سياق القصة على تعظيم بني إسرائيل لوصية يوسف عليه السلام، وأن مخالفتها ترتب عليها ضلال الطريق، وأن تنفيذها كان سببًا لزوال ذلك، وهذا يُفهم منه علو منزلته عندهم، وكون وصيته كانت موثَّقةً بميثاقٍ مغلَّظ؛ إذ قالوا: (أخذ علينا موثقًا من الله ألا نخرج من مصر حتى ننقل عظامه معنا).[١١١]

ويُستأنس لذلك بما قرره أهل التفسير في مكانة يوسف عليه السلام وشرفه في بني إسرائيل، وأن

الله رفع ذكره وجعل له أثرًا باقيا؛ قال ابن كثير في تفسيره عند سياق قصة يوسف وما فيها من العبر: إن في القصة من الدلالات ما يظهر به عظيم مكانة يوسف ورفعة قدره(١١٢).

ثانيًا: الشهادة لعجوز بني إسرائيل بالجنة؛ لأنها طلبت من موسى عليه السلام ذلك فأعطاها إياه.

في الحديث أن العجوز قالت لموسى عليه السلام: (حتى تعطيني حكمي... أكون معك في الجنة)، ثم جاء: (فأوحى الله إليه أن أعطها حكمها). وهذا يدل على أن الله تعالى أذن لموسى أن يعطيها ذلك، وإذنُ الله ووحيُه حقٌّ لا يكون إلا بحقٍّ؛ فكانت هذه قرينةً قوية على ثبوت الوعد لها بالجنة.

وقد نصَّت رواية مسند أبي يعلى على هذه الجملة صراحة، وأنه أوحي إلى موسى أن يُعطيها حكمها.(١١٣).

ويُربط هذا بأصلٍ عقديٍّ مقرَّر عند أهل السنة: أن الشهادة بالجنة لشخصٍ بعينه لا تكون إلا بدليلٍ صحيحٍ (كنصٍّ أو خبرٍ ثابت)؛ لأن ذلك من علم الغيب. وهذا المعنى داخل في تقريرات أهل السنة في باب "السمعيات" وإثبات الغيب بالوحي.

ثالثًا: بركة الأرض المقدسة، واستحباب الدفن فيها.

يدل الحديث – من جهة المعنى – على تعظيم الأرض المقدسة وكونها موضعًا مباركًا، إذ كان مقصد موسى عليه السلام الخروج ببني إسرائيل إليها، ثم يظهر من مجموع نصوص السنة أن للدفن قربها فضيلة؛ فقد ثبت في الصحيح أن موسى عليه السلام سأل ربه: (أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر).

قال النووي في شرح هذا الخبر: (فسأل الله تعالى أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر...) (١١٤).

وقال ابن حجر عند تبويب البخاري: "باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها": وذكر الزين بن المنير أن المراد أيضًا ما تشد إليه الرحال من المواضع الفاضلة... "تيمّنا بالجوار، وتعرّضًا للرحمة..." (ابن حجر، فتح الباري، كتاب الجنائز، ج٣، ص٢٤٦).

وكذلك نقل العيني معنىً قريبًا مع تعليلٍ نفيس، ومنها: أن موسى عليه السلام سأل الدنو لا نفس الموضع خشية الفتنة بالقبر.(١١٥)

الخاتمة

الحمدُ لله حقَّ حمدِه، والشكرُ له على مزيدِ فضلِه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، وبعد:

ففي ختام هذا البحث توصَّلتُ إلى النتائج الآتية:

١. أن قصص الأنبياء الواردة في السنة النبوية ليست سردًا تاريخيًّا محضًا، بل تتضمن أصولًا عقديةً عظيمة تُستنبط بالنظر الاستقرائي والتحليل العلمي.

٢. ثبوت المعجزات وخوارق العادات للأنبياء عليهم السلام حقٌّ يجب الإيمان به، ولا يُعارَض بمجرد الاستبعاد العقلي؛ إذ ميزان قبول الخبر هو ثبوته وصحة دلالته.

٣. تنزيه الأنبياء عن النقائص المُنفِّرة أصلٌ مقرَّر عند أهل السنة، وأن إيذاء الأنبياء بنسبتهم إلى العيوب أو النقص من أعظم أبواب الإثم والخطر على العقيدة.

٤. وجوب التسليم للنصوص الصحيحة في أخبار الغيب، وردُّ شبهات أهل الأهواء في إنكارها أو تأويلها الفاسد، مع اعتماد منهج أهل العلم في الجمع بين الأدلة وتوجيه المتشابه.

٥. اختصاص جبريل عليه السلام بالوحي، وأنه واسطةُ تبليغ الرسالات، وأن وحدةَ أصل دعوة الأنبياء قائمة على التوحيد، مع قيام الحجة بما تضمنته كتب أهل الكتاب من الدلالات والشواهد على صدق النبوة.

٦. إثبات ما دلّت عليه النصوص من أمور الآخرة: البعث والنشور، والنفخ في الصور، والصعق، والجنة ودرجاتها وتفاوت أهلها فيها، وأن ذلك كله من الغيب الذي يُتلقى من الوحي.

٧. تقرير مسائل الصفات على منهج أهل السنة والجماعة: إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، مع حمل الإضافات الواردة في النصوص على ما يليق بجلال الله تعالى.

٨. التحذير من التفضيل بين الأنبياء بغير علم أو على وجه العصبية المؤدي إلى الخصومة أو تنقيص المفضول، مع الإقرار بما جاء به الدليل من فضائلهم على وجهٍ شرعيٍّ منضبط.

٩. بيان خطر العصبية الجاهلية، وأن التفاخر بالأنساب والطعن فيها لا يرفع صاحبه عند الله، وأن الاعتبار الشرعي بالعمل والإيمان، وأن الانتساب الجامع المعتبر هو الإسلام.

١٠. أن الشهادة بالجنة لمعيَّن من الغيب، فلا تُثبت إلا بدليل صحيح ثابت، وأن الاستدلال في هذا الباب توقيفيٌّ لا مجال فيه للظنون.

هوامش البحث:

(١) البخاري، (كتاب الغسل/باب «مَنِ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي الخَلْوَةِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالتَّسَتُّرُ أَفْضَلُ»)، (٦٤/١)، (٢٧٨)، ومسلم، (كتاب الحيض/بَابُ «جَوَازِ الِاغْتِسَالِ عُرْيَانًا فِي الْخَلْوَةِ»)، (٢٦٧/١)، (٣٣٩).

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ١٣٨.

(٣) البخاري، (كتاب الأنبياء/باب، تحت حديث الخضر مع موسى عليه السلام)، (١٥٦/٤)، (٣٤٠٤)، ومسلم، (كتاب الفضائل/بَابُ «مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٨٤٢/٤)، (٣٣٩).

(٤) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٣٩٤/١.

(٥)النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٧/١٥.
(٦)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري، ٤٣٨/٦.
(٧)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٣٨/٦.
(٨)النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٧/١٥.
(٩)القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ١٩٠/٦.
(١٠)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٣٨٦/١.
(١١) ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٣٠/١، ٣٣١.
(١٢)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٣٨٦/١.
(١٣)العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٢٢٩/٣.
(١٤) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ١٨٩/٦.
(١٥)النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٧/١٥.
(١٦)الطيار، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص١٥٩.
(١٧) شرف الدين، أجوبة مسائل جار الله، ص١٥٨، ١٥٩.
(١٨) النجمي، أضواء على الصحيحين، ص٢٢٤، ٢٢٥.
(١٩)القمي، تفسير القمي ، ١٩٧/٢.
(٢٠) الخوئي، معجم رجال الحديث وتفاصيل طبقات الرواة، ٤٩/١.
(٢١) الجزائري، قصص الأنبياء، ص٢٥٠.
(٢٢) البخاري، (كتاب الجنائز/بَابُ «مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا»)، (٩٠/٢)، (١٣٣٩)، ومسلم، (كتاب الفضائل/بَابُ «مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٨٤٣/٤)، (٢٣٧٢)، واللفظ له.
(٢٣) الكوسج، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ٤٦٧٦/٩.
(٢٤) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٣٢٢/٣.
(٢٥)المازري، المُعْلم بفوائد مسلم، ٢٣٠/٣.
(٢٦) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢٠/٦، ٢٢١.
(٢٧) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٨٢٦/٧.
(٢٨) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٨٢٧/٧.
(٢٩) المازري، المُعْلم بفوائد مسلم، ٢٣٠/٣.
(٣٠) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٣٢٢/٣.
(٣١) المازري، المُعْلم بفوائد مسلم، ٢٣٠/٣، ٢٣١.
(٣٢) المازري، المُعْلم بفوائد مسلم، ٢٣١/٣.
(٣٣) المازري، المُعْلم بفوائد مسلم، ٢٣١/٣.
(٣٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢/٦.
(٣٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢/٦.
(٣٦) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢١/٦.

(٣٧) النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٩/١٥، ١٣٠.
(٣٨) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢/٦.
(٣٩) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢/٦.
(٤٠) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢/٦.
(٤١) السندي، حاشية السندي على سنن النسائي، ١٢٠/٤.
(٤٢) البخاري، (كتب التفسير/بَابُ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ (النساء: ٦٩))، (٤٦/٦)، (٤٥٨٦)، ومسلم، (كتاب فضائل الصحابة/بَابٌ «فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا»)، (١٨٩٣/٤)، (٢٤٤٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٤٣) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢١/٦.
(٤٤) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢١/٦.
(٤٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٢٣/٦، ١٣٣.
(٤٦) مسلم، (كتاب الإيمان/باب «بيان الإيمان، والإسلام، والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه»)، (٣٦/١)، (٨).
(٤٧) أخرجه أبو داود، (كتاب الصلاة، باب «في المواقيت»)، (١٠٧/١)، (٣٩٣)، والترمذي، (كتاب الصلاة، باب «ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم»)، (٢٧٨/١)، (١٤٩)، وأحمد (٢٠٢/٥)، (٣٠٨١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٤٨) منها: البخاري، (كتاب الديات، بَابُ «مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ»)، (٧/٩)، (٦٨٨٨)، ومسلم، (كتاب الآداب، بَابُ «تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ»)، (١٦٩٩/٣)، (٢١٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤٩) حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ١١٤/١٤. ١١٦.
(٥٠)البخاري، (كتاب الرقاق/باب «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ»)، (١٠٦/٨)، (٦٥٠٧)، ومسلم، (كتاب الذكر، والدعاء، والتوبة، والاستغفار/بَابُ «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ»)، (٢٠٦٥/٤)، (٢٦٨٣) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.
(٥١) الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص٣٤.
(٥٢)الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص٣٦.
(٥٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٨٢٧/٧. ٨٣١.
(٥٤) الشيخ، المعيار لعلم الغزالي في كتابه السنة النبوية، ص١٨.
(٥٥) ابن العربي، أحكام القرآن ، ٣٢٤/٢.
(٥٦) الزحيلي، سير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ١٠٥/٩.
(٥٧) البخاري، صحيح البخاري، ٩٠/٢.
(٥٨) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢٢/٦.
(٥٩) النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٨/١٥.
(٦٠) ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٤٣/٦.

(٦١)مسلم، (كتاب الفضائل، بَابُ «مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٨٤٥/٤)، (٢٣٧٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦٢)القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٢٢٢/٦.

(٦٣)النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢٨/١٥.

(٦٤) ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٤٣/٦.

(٦٥) البخاري، (كتاب الأنبياء/رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ»)، (١٥١/٤)، (٣٣٩٢)، ومسلم، (كتاب الإيمان/بَابُ «بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٣٩/١)، (١٦٠).

(٦٦) النووي، شرح صحيح مسلم، ٢٠٣/٢.

(٦٧) ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٢٦/١.

(٦٨) الهروي، الغريبين في القرآن والحديث، ١٨٨٧/٦.

(٦٩)البخاري، (كتاب التفسير/ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ »، (١٧٣/٦، ١٧٤)، (٤٩٥٣).

(٧٠)العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٥٤/١، ٥٥.

(٧١)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٢٦/١.

(٧٢) البخاري، (كتاب التفسير/بَابُ ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ (الأعراف: ١٤٣))، (٥٩/٦)، (٤٦٣٨)، ومسلم، (كتاب الفضائل/بَابُ «مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٨٤٥/٤)، (٢٣٧٤).

(٧٣) البخاري، (كتاب الأنبياء/باب «قول الله تعالى ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ (الصافات: ١٣٩) إلى قوله ﴿ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١٤٨﴾ ﴾ (الصافات: ١٤٨) ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ ﴾ (القلم: ٤٨) كظيم وهو مغموم»)، (١٥٩/٤).

(٧٤) البخاري، (كتاب الخصومات/بَابُ «مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ، وَالخُصُومَةِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَاليَهُودِ»)، (١٢٠/٣)، (٢٤١١)، ومسلم، (كتاب الفضائل/بَابُ «مِنْ فَضَائِلِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»)، (١٨٤٤/٤)، (٢٣٧٣).

(٧٥) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٥٦٨/٨.

(٧٦) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٥٣٦/٦.

(٧٧) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٤٤٧/١٠.

(٧٨) كتاب التوحيد، (١٢٤/٩).

(٧٩) البخاري، (كتاب التوحيد، باب «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَآءِ (هود: ٧)، وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ (التوبة: ١٢٩)»)، (١٢٤/٩)، (٧٤١٨) من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

٣ ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٠٥/١٣.

(٨١)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٤٥/٦.

(٨٢)ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٤٦/٦.
(٨٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٠/١٣.
(٨٤)الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ٤٥/٣.
(٨٥) ابن حجر، فتح الباري بشرح البخاري ، ٤٤٦/٦.
(٨٦) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ٦٣/١٤.
(٨٧) مسلم، (كتاب الإيمان/بَابُ «أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا»)، (١٧٦/١)، (١٨٩).
(٨٨) مسلم، (كتاب الإيمان/بَابُ «أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا»)، (١٧٦/١)، (١٨٩).
(٨٩) أصول السنة، ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ، (٢٤١/١)
(٩٠) ابن القيم، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص ١٩٣
(٩١) ابن حجر ، فتح الباري، (٤١٥/١٣).
(٩٢) النووي، شرح صحيح مسلم، (١٥/٣)
(٩٣) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ص ٥٠٢.
(٩٤) الطحاوي، العقيدة الطحاوية، ص ١٣
(٩٥) ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية، (٢٧٢/١).
(٩٦) ابن كثير، تفسير ابن كثير، (٤٦٨/٣)
(٩٧) ابن رجب، التخويف من النار، ص ١٩٨
(٩٨) أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (١١٠/٣٥)، (٢١١٧٨).
قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٥/٣، ٢٦٦)، (١٢٧٠): «وهذا إسناد صحيح، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير يزيد ابن زياد بن أبي الجعد، وهو ثقة».
(٩٩) النووي، شرح صحيح مسلم، (٢١٥/١٦)
(١٠٠) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢٤٧/٢٨).
(١٠١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (٣٠٨/٢)
(١٠٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٣٤٢/١٦)
(١٠٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، (٤١٩/١) .
(١٠٤) ابن القيم، زاد المعاد، (٢٠٦/٤)
(١٠٥) البخاري، (صحيح البخاري)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: اتباع سنن من كان قبلنا، حديث رقم: ٧٣٢٠، (١٩١/٩) .
(١٠٦) ابن حجر، فتح الباري، (٣٠٢/١٣)
(١٠٧) الشاطبي، الاعتصام، (١١٤/١)
(١٠٨) الموصلي، مسند ابي يعلى (٢٣٦/١٣)، (٧٢٥٤).
قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٢٢/١، ٦٢٣)، (٣١٣): «صحيح على شرط مسلم».
(١٠٩)أبو داود، (كتاب الصلاة/بَابُ «فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ»)، (٢٧٥/١)، (١٠٤٧)، والنسائي، (كتاب الجمعة/باب «إِكْثَارُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»)، (٩١/٣)، (١٣٧٤)، وابن ماجه، (كتاب

إقامة الصلاة، والسنة فيها/باب «في فضل الجمعة»)، (٣٤٥/١)، (١٠٨٥)، وأحمد (٨٤/٢٦)، (١٦١٦٢) من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه.

قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢١٤/٤) (٩٦٢): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(١١٠) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٦٢٣/١، ٦٢٤.

(١١١) أبو يعلى الموصلي، المسند، ج١٣، ص٢٣٦،

(١١٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٤، ص ٣٨٧–٣٨٨، ط.

(١١٣) أبو يعلى الموصلي، المسند، ج١٣، ص٢٣٦، تحقيق حسين أسد

(١١٤) النووي، شرح صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، ج١٥، ص ١٣٥

(١١٥) العيني، عمدة القاري، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، (٢٤٦/٣).

فهرس المراجع

١. ابن العربي، محمد بن عبد الله المالكي. (٢٠٠٣)، أحكام القرآن، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢. ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المالكي. (د.ت)، عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية. (د.ت)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٤. ابن بطال، علي بن خلف القرطبي. (٢٠٠٣)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، (ط٢)، الرياض، مكتبة الرشد.

٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (د.ت)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (ط٣)، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٦. ابن حبان، محمد بن حبان البستي. (١٩٩٣)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٧. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (د.ت)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحمد محيي الدين الخطيب، (ط١)، القاهرة، دار المعرفة.

٨. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. (د.ت)، جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٧)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٩. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٩٦)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان، (ط١)، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٠. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري. (١٩٨٢)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٣)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (١٩٩٩)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (ط٢)، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع.

١٢. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (د.ت)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

١٣. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (د.ت)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية.
١٤. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي. (د.ت)، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، (ط١)، دمشق، دار المأمون للتراث.
١٥. أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني. (٢٠٠١)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
١٦. آل الشيخ، عبد الله بن محمد. (د.ت)، المعيار لعلم الغزالي في كتابه السنة النبوية، (د.ط)، (د.م)، (د.ن).
١٧. الألباني، محمد ناصر الدين بن نوح الألباني. (د.ت)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (ط١)، الرياض، مكتبة المعارف.
١٨. الألباني، محمد ناصر الدين. (٢٠٠٢)، صحيح سنن أبي داود، (ط١)، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
١٩. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي. (د.ت)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١)، الرياض، دار طوق النجاة.
٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٧٥)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، (ط٢)، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٢١. الجزائري، عبد الرحمن بن ناصر. (د.ت)، قصص الأنبياء، (د.ط)، قم، منشورات الشريف الرضي.
٢٢. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر. (١٩٩٢)، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، (د.ط)، النجف الأشرف، مكتبة الإمام الخوئي.
٢٣. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (١٩٩١)، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (ط١٠)، دمشق، دار الفكر.
٢٤. السندي، محمد بن عبد الهادي. (١٩٨٦)، حاشية السندي على سنن النسائي، (د.ط)، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
٢٥. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. (د.ت)، الاعتصام، تحقيق: سليم الهلالي، (ط١)، الرياض، دار ابن عفان.
٢٦. شرف الدين، عبد الحسين بن يوسف. (د.ت)، أجوبة مسائل جار الله، (د.ط)، صيدا، مطبعة العرفان.
٢٧. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي. (د.ت)، شرح العقيدة الطحاوية، شرح: علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد الله التركي، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٢٨. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. (١٩٩٤)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٢٩. الطيار، مساعد بن سليمان. (د.ت)، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، (د.ط)، الرياض، دار ابن الجوزي.
٣٠. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣١. الغزالي، محمد بن محمد. (د.ت)، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، (د.ط)، القاهرة، دار الشروق.

٣٢. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (١٩٩٦)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرون، (ط١)، بيروت، دار ابن كثير.
٣٣. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري. (٢٠٠٦)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.
٣٤. القمي، علي بن إبراهيم. (د.ت)، تفسير القمي، (د.ط)، قم، دار الكتاب للطباعة والنشر.
٣٥. الكرماني، محمد بن يوسف. (١٩٣٧)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣٦. الكوسج، إسحاق بن منصور. (٢٠٠٢)، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١)، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
٣٧. المازري، محمد بن علي. (١٩٨٨)، المُعْلِم بفوائد مسلم، (د.ط)، الجزائر، الدار التونسية للنشر.
٣٨. مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. (د.ت)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣٩. النجمي، أحمد بن يحيى. (د.ت)، أضواء على الصحيحين، (د.ط)، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية.
٤٠. النسائي، أحمد بن شعيب. (١٩٣٠)، سنن النسائي، (د.ط)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
٤١. النووي، يحيى بن شرف بن مري النووي. (د.ت)، شرح صحيح مسلم، تحقيق: مجموعة من العلماء، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٤٢. النووي، يحيى بن شرف. (د.ت)، شرح صحيح مسلم، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٤٣. الهروي، محمد بن أحمد. (١٩٩٩)، الغريبين في القرآن والحديث، (ط١)، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز.

References in Arabic:

1. Ibn al-Arabi, Muhammad ibn Abd Allah al-Maliki. (2003), *Ahkam al-Quran*, (n.d.), Bayrut, Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
2. Ibn al-Arabi, Muhammad ibn Abd Allah ibn Muhammad al-Maafiri al-Maliki. (n.d.), *Aridat al-Ahwadhi bi-sharh Sunan al-Tirmidhi*, Tahqiq: Adil Abd al-Mawjud wa-Ali Muhammad Muawwad, (1st ed.), Bayrut, Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
3. Ibn al-Qayyim, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub al-Jawziyah. (n.d.), *Zad al-maad fi hady khayr al-ibad*, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut wa-Abd al-Qadir al-Arnaut, (1st ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
4. Ibn Battal, Ali ibn Khalaf al-Qurtubi. (2003), *Sharh Sahih al-Bukhari*, Tahqiq: Yasir ibn Ibrahim, (2nd ed.), al-Riyad, Maktabat al-Rushd.
5. Ibn Taymiyah, Ahmad ibn Abd al-Halim ibn Abd al-Salam al-Harrani. (n.d.), *Majmu al-fatawa*, Jam wa-tartib: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim, (3rd ed.), al-Madinah al-Munawwarah, Majma al-Malik Fahd li-Tibaat al-Mushaf al-Sharif.

6. Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban al-Busti. (1993), *Sahih Ibn Hibban bi-tartib Ibn Balban*, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut, (1st ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
7. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali ibn Hajar. (n.d.), *Fath al-Bari sharh Sahih al-Bukhari*, Tahqiq: Muhammad Fuad Abd al-Baqi wa-Muhammad Muhyi al-Din al-Khatib, (1st ed.), al-Qahirah, Dar al-Marifah.
8. Ibn Rajab al-Hanbali, Abd al-Rahman ibn Ahmad ibn Rajab. (n.d.), *Jami al-ulum wa-al-hikam*, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut, (7th ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
9. Ibn Rajab al-Hanbali, Abd al-Rahman ibn Ahmad. (1996), *Fath al-Bari sharh Sahih al-Bukhari*, Tahqiq: Mahmud ibn Shaban, (1st ed.), al-Madinah al-Munawwarah, Maktabat al-Ghuraba al-Athariyah.
10. Ibn Qutaybah, Abd Allah ibn Muslim al-Dinawari. (1982), *Adab al-katib*, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, (3rd ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
11. Ibn Kathir, Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Dimashqi. (1999), *Tafsir al-Quran al-Azim*, Tahqiq: Sami ibn Muhammad Salamah, (2nd ed.), al-Riyad, Dar Taybah lil-Nashr wa-al-Tawzi.
12. Ibn Majah, Muhammad ibn Yazid al-Qazwini. (n.d.), *Sunan Ibn Majah*, Tahqiq: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, (n.d.), al-Qahirah, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyah.
13. Abu Dawud, Sulayman ibn al-Ashath al-Sijistani. (n.d.), *Sunan Abi Dawud*, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, (n.d.), Sayda – Bayrut, al-Maktabah al-Asriyah.
14. Abu Yala al-Mawsili, Ahmad ibn Ali ibn al-Muthanna al-Tamimi. (n.d.), *al-Musnad*, Tahqiq: Husayn Salim Asad, (1st ed.), Dimashq, Dar al-Mamun lil-Turath.
15. Ahmad ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad al-Shaybani. (2001), *Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal*, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut wa-akharun, (1st ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
16. Al al-Shaykh, Abd Allah ibn Muhammad. (n.d.), *al-Miyar li-ilm al-Ghazali fi kitabihi al-Sunnah al-Nabawiyah*, (n.d.), (n.p.), (n.p.).
17. al-Albani, Muhammad Nasir al-Din ibn Nuh al-Albani. (n.d.), *Silsilat al-ahadith al-sahihah*, (1st ed.), al-Riyad, Maktabat al-Maarif.
18. al-Albani, Muhammad Nasir al-Din. (2002), *Sahih Sunan Abi Dawud*, (1st ed.), al-Kuwayt, Muassasat Ghiras lil-Nashr wa-al-Tawzi.
19. al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail ibn Ibrahim al-Jufi. (n.d.), *al-Jami al-sahih*, Tahqiq: Muhammad Zuhayr ibn Nasir al-Nasir, (1st ed.), al-Riyad, Dar Tawq al-Najah.
20. al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa. (1975), *Sunan al-Tirmidhi*, Tahqiq: Ahmad Shakir wa-akharun, (2nd ed.), al-Qahirah, Sharikat Maktabat wa-Matbaat Mustafa al-Babi al-Halabi.

21. al-Jazairi, Abd al-Rahman ibn Nasir. (n.d.), *Qisas al-Anbiya*, (n.d.), Qum, Manshurat al-Sharif al-Radi.
22. al-Khoei, Abu al-Qasim ibn Ali Akbar. (1992), *Mujam rijal al-hadith wa-tafsil tabaqat al-ruwah*, (n.d.), al-Najaf al-Ashraf, Maktabat al-Imam al-Khoei.
23. al-Zuhayli, Wahbah ibn Mustafa. (1991), *al-Tafsir al-munir fi al-aqidah wa-al-shariah wa-al-manhaj*, (10th ed.), Dimashq, Dar al-Fikr.
24. al-Sindi, Muhammad ibn Abd al-Hadi. (1986), *Hashiyat al-Sindi ala Sunan al-Nasai*, (n.d.), Halab, Maktab al-Matbuat al-Islamiyah.
25. al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi. (n.d.), *al-Itisam*, Tahqiq: Salim al-Hilali, (1st ed.), al-Riyad, Dar Ibn Affan.
26. Sharaf al-Din, Abd al-Husayn ibn Yusuf. (n.d.), *Ajwibat masail Jar Allah*, (n.d.), Sayda, Matbaat al-Irfan.
27. al-Tahawi, Ahmad ibn Muhammad ibn Salameh al-Azdi. (n.d.), *Sharh al-Aqidah al-Tahawiyah*, Sharh: Ali ibn Abi al-Izz al-Hanafi, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut wa-Abd Allah al-Turki, (1st ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
28. al-Tahawi, Ahmad ibn Muhammad ibn Salameh. (1994), *Sharh Mushkil al-athar*, Tahqiq: Shuayb al-Arnaut, (1st ed.), Bayrut, Muassasat al-Risalah.
29. al-Tayyar, Musaid ibn Sulayman. (n.d.), *Sharh Muqaddimah fi usul al-tafsir li-Ibn Taymiyah*, (n.d.), al-Riyad, Dar Ibn al-Jawzi.
30. al-Ayni, Badr al-Din Mahmud ibn Ahmad ibn Musa. (n.d.), *Umdat al-qari sharh Sahih al-Bukhari*, Tahqiq: Abd al-Qadir Ahmad Ata, (1st ed.), Bayrut, Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
31. al-Ghazali, Muhammad ibn Muhammad. (n.d.), *al-Sunnah al-Nabawiyah bayna ahl al-fiqh wa-ahl al-hadith*, (n.d.), al-Qahirah, Dar al-Shuruq.
32. al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad al-Ansari. (1996), *al-Mufhim li-ma ashkala min talkhis Kitab Muslim*, Tahqiq: Muhyi al-Din Dib Mistu wa-akharun, (1st ed.), Bayrut, Dar Ibn Kathir.
33. al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr al-Ansari. (2006), *al-Jami li-ahkam al-Quran*, Tahqiq: Ahmad al-Barduni wa-Ibrahim Atfish, (2nd ed.), al-Qahirah, Dar al-Kutub al-Masriyah.
34. al-Qummi, Ali ibn Ibrahim. (n.d.), *Tafsir al-Qummi*, (n.d.), Qum, Dar al-Kitab lil-Tibaa wa-al-Nashr.
35. al-Kirmani, Muhammad ibn Yusuf. (1937), *al-Kawakib al-darari fi sharh Sahih al-Bukhari*, (n.d.), Bayrut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

36. al-Kawsaj, Ishaq ibn Mansur. (2002), *Masail al-Imam Ahmad ibn Hanbal wa-Ishaq ibn Rahwayh*, Tahqiq: Abd Allah al-Turki, (1st ed.), al-Madinah al-Munawwarah, Amadat al-Bahth al-Ilmi bi-al-Jamiah al-Islamiyah.
37. al-Maziri, Muhammad ibn Ali. (1988), *al-Mulim bi-fawaid Muslim*, (n.d.), al-Jazair, al-Dar al-Tunisiyah lil-Nashr.
38. Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj ibn Muslim al-Qushayri. (n.d.), *al-Jami al-sahih*, Tahqiq: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, (1st ed.), Bayrut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
39. al-Najmi, Ahmad ibn Yahya. (n.d.), *Adwa ala al-Sahihayn*, (n.d.), Qum, Muassasat al-Maarif al-Islamiyah.
40. al-Nasai, Ahmad ibn Shuayb. (1930), *Sunan al-Nasai*, (n.d.), al-Qahirah, al-Maktabah al-Tijariyah al-Kubra.
41. al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf ibn Mari al-Nawawi. (n.d.), *Sharh Sahih Muslim*, Tahqiq: Majmuah min al-ulama, (1st ed.), Bayrut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
42. al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (n.d.), *Sharh Sahih Muslim*, (n.d.), Bayrut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
43. al-Harawi, Muhammad ibn Ahmad. (1999), *al-Gharibayn fi al-Quran wa-al-hadith*, (1st ed.), al-Riyad, Maktabat Nizar Mustafa al-Baz.